

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- المقياس: النظم السياسية في إفريقيا .
- المستوى الدراسي: السنة أولى دكتوراه ل م د علوم سياسية.
- الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى دكتوراه ل م د تخصص دراسات سياسية مقارنة.
- السداسي : السداسي الثالث.
- الحجم الساعي الأسبوعي: أربع ساعات ونصف (4,5)
- إعداد الدكتور: نور الدين فلاك ( أستاذ محاضر قسم "أ" )
- عنوان الدرس 5 : الأمن الإنساني وأمن الدولة في إفريقيا
- أهداف الدرس الخامس :
- التعرف بالتحليل على موضوع الأمن الإنساني الإفريقي .
- التعرف على مختلف أشكال الأمن الإنساني الإفريقي في إفريقيا وتأثيره على الأنظمة السياسية الإفريقية.
- التطرق الى جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني وامن الدولة في إفريقيا
- أسئلة حول الدرس الخامس:

- ما هو تعريف الأمن الإنساني في القارة الإفريقية ؟

- ما هي الخصوصية التي تميز ظاهرة الأمن الإنساني في إفريقيا وكيف تؤثر على أداء الأنظمة السياسية الإفريقية؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين الأمن الإنساني وامن الدولة في

إفريقيا.؟

## مضمون الدرس الخامس :

الأمن الإنساني وأمن الدولة في إفريقيا من خلال :

- مدخل حقوق الإنسان الإفريقي - تأثيرات العوامل الخارجية -

أولاً : مدخل حقوق الإنسان الإفريقي

في الوقت الذي كان المجتمع الدولي في عام 1998 يحتفل بمرور خمسين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت القارة السمراء تعيش نزاعات و صراعات مسلحة واضطرابات داخلية في كل المجالات الاجتماعية و السياسية والأمنية مفضية إلى مزيد من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في إفريقيا.

ولعل أبرز مثال على ذلك الوضع المتأزم لحقوق الإنسان الإفريقي ما عاشته منطقة البحيرات الكبرى التي أضحت ميداناً لتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بشكل صارخ وفاضح، إذ قتلت قوات الأمن في هاته المنطقة عمداً وتعسفاً في جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي. وفي سيراليون قامت القوات المتمردة التابعة للمجلس الثوري للقوات المسلحة المطاح به وتلك التابعة للجبهة المتحدة الثورية المعارضة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع على مدار العام. كما تسبب استمرار النزاع الإقليمي بين إثيوبيا وإريتريا في انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي غينيا بيساو قتل عشرات الأشخاص عمداً أو تعسفاً في إطار

الصراع الذي أعقب التمرد العسكري الذي وقع في يونيو/ حزيران. وفي أنغولا تبدد الأمل في تنفيذ اتفاق عام 1994 للسلام الذي انعقد بين الحكومة وجبهة "يونيتا"، أمام تفاقم المواجهة المسلحة التي نتج عنها مصرع المئات ونزوح الآلاف من الأشخاص.

وحسب ما جاء في ملخص التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2003 ظل وضع حقوق الإنسان خطيراً في معظم أنحاء القارة. وأزهقت أرواح الآلاف ودُمرت سبل عيشهم من جراء النزاعات المسلحة والاضطرابات الأهلية التي ارتكبت خلالها انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان وظل مرتكبوها بمنأى عن العقاب. وكان هذا هو الوضع بصفة خاصة في كل من بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، والسودان، والسنغال، وأوغندا.

وارتكبت بعض القوات الحكومية أعمال إعدام خارج نطاق القضاء، وحوادث "اختفاء" وتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، بينما أقدمت جماعات مسلحة على قتل وتشويه واختطاف وتعذيب مدنيين في إطار سعيها لتحقيق أهدافها السياسية. وواصلت الجماعات المسلحة في ساحل العاج، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا تجنيد أطفال للقتال في صفوفها، وكان ذلك يتم قسراً في بعض الأحيان. عموماً فقد اعتبرت قضية حقوق الإنسان معياراً رئيسياً في تقييم

مدى ديمقراطية نظام ما، أمام هذه المعطيات حول الأوضاع في إفريقيا تبقى هذه الانتهاكات حاجزا معرقلا لعملية التحول.

وبالنظر إلى هاته الانتهاكات الفاضحة وأمام أنظار المجتمع الدولي ومؤسساته المتخصصة والزاعمة لحماية حقوق الإنسان في العالم نجدها تقف موقف المتفرج في كثير من الأحيان أمام ازدياد تلك الانتهاكات يوميا دون التدخل لحلحلة تلك النزاعات والصراعات الداخلية في إفريقيا في حين نجد أن أمن الفرد الإفريقي وحياته أصبح آخر اهتمامات المجتمع الدولي وحتى أكبر مؤسسة إفريقية ممثلة في الاتحاد الإفريقي أصبحت هي الأخرى عاجزة عن تقديم الدعم والمساعدة اللازمة من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من حقوق المواطن الإفريقي كالحق في الحياة والعيش بكرامة وأمن .

ثانيا - تأثيرات العوامل الخارجية ( الإقليمية والدولية ) على الأنظمة السياسية الإفريقية :

أصبحت مصالح الأطراف الدولية والإقليمية تقف موقف براغماتي نفعي أمام أي عملية تحول ايجابية في القارة السمراء سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، فنجد أن الدول الإفريقية اضطرت في مواجهة أزماتها الاقتصادية الخانقة إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي - وهم أحد المؤسسات المالية للنظام الدولي - لكي

يوصي بسياسات وبرامج محددة يرتبط بتنفيذها إعادة جدولة الديون المتركمة  
والسماح بضخ موارد جديدة، وقامت الحكومات الإفريقية بتقليص دور الحكومة  
والقطاع العام لصالح السوق الحرة والقطاع الخاص، وقد كان لهذه السياسات اثر  
سلبى كبير علي فئات عريضة من الجماهير الإفريقية وكشفت حركة التفاعلات  
داخل المجتمعات الإفريقية عن العجز المديد لتلك الحكومات عن تحقيق أهداف  
مجتمعاتها في التنمية بالرغم من احتكارها للسلطة السياسية والاقتصادية وأسهمت في  
زيادة وعي المواطن العادي بخطورة السياسات العامة علي مصالحها الخاصة. وأدت  
إلي الأخذ بالتحول الديمقراطي في إطار ما سمي بالمشروطة السياسية. ولكن يظل  
التساؤل: هل ستؤدي تلك المشروطة السياسية إلي ديمقراطية حقيقية في الدول  
الإفريقية خاصة أن تطبيق تلك المشروطة لم يكن في بعض الحالات متسقا حيث  
ذهبت المساعدات لدول بعيدة عن متطلبات المشروطة السياسية لمصالح إستراتيجية  
وسياسية؟.

كان للعوامل الخارجية دور كبير سواء كانت الوحدات الدولية - الدول - أو  
منظمات دولية متخصصة، أو منظمات غير حكومية لها وزن وتأثير في الحياة  
الدولية كلها تتعامل مع القارة الإفريقية بطريقة براغماتية بحتة بحيث أنها تقدر  
القروض والمساعدات المادية للقارة الإفريقية مقابل عدة تنازلات مشروطة من قبل  
هذه الأخيرة تبقىها دوما في تبعية للأطراف الدولية النافذة والتي تؤثر في القرار

الدولي خاصة ما تعلق بتقديم المساعدات الاقتصادية والأمنية والعسكرية لحل تلك النزاعات الداخلية والصراعات الحاصلة في القارة والتي ينتظر أصحاب القرار فيها إلى مقاربات مشروطة تفرضها الأطراف الإقليمية والدولية على الدول الإفريقية ، وهو ما يكرس تلك التبعية الدائمة .

### - المراجع :

- C.Klingman, "Reclaiming the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179
- Lucio Baccaro, "Civil Society Meets the State: A Model of Associational Democracy". Research Paper: DP 138/2002. International Institute for Labour Studies . Geneva. 2002
- Evgenii Dainov, " Civil Society as Partner in Local Development ", IC Regional Conference on" Partnerships for Successful Transition in Eastern Europe", 9-13 June 2004 (Center for Social Practice , Sofia).
- Cornelius Adablah, The Role of Civil Society in Decentralized Governance for Poverty Reduction: The Experience in West Africa. "UNDESA Workshop on Poverty Alleviation and Social Inclusion" Dakar: 1-2 July, 2003
- Donella Meadows, Indicators and Information Systems for Sustainable Development HartLand: The Sustainability Institute, 1998. p.11
- Blakkemor.Erin.Race and ethnicity HOZ Are They Different.2019 ? - <https://www.nationalgeographic.com>